وهذه القوة خزانة الحس المشترك وانما جعلوها خزانة له فقط
مع ان مدركات جميع الحواس الظاهرة تختزن فيها لان محسوسات
الحواس الظاهرة لا تصل اليها الا بعد وصولها الى الحس المشترك
قوله يدرك المعاني الجزئية اي المتعلقة بالمحسوسات قالوا
والدليل على وجود هذه القوة ان المعاني الجزئية اي المتعلقة
بالمحسوسات مدركة وذلك الادراك لا يكون بالحواس الظاهرة
وهو الظاهر ولا بالحس المشترك لانها لا تدرك الا المحسوسات
وليس مما تدركه النفس بذاتها اذ لا ينطبق فيها صورة الجزئيات
المودية وفيه انه لم يتم الدليل على ان الحس المشترك لا يدرك
ما سوى الصور ولا هو بين لان الدليل انما قام على ادراكه الصور
وذلك لا يستلزم ادراك ما سواها والتمسك بان الواحد لا يصدر
عنه الا واحد لا يلتئم على ان المختار ان انطباع الجزئيات في النفس
واعلم انهم قالوا ان الوهم ينازع العقل في قضاياه فان قلت
الحاكم هو العقل فكيف ينازعه الوهم في احكامه وانما تتصور
المنازعة لو كان له حكم قلت صرح ابن سينا في
الشفاء في صفة الوهم بانها الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما
ليس فصلا كالحكم العقلي وليس حكما تخييليا مقرونا بالصورة
الجزئية وبالصورة الحسية ومراده انها آلة للحكم كما يطلق
عليها المدرك بهذا المعنى فيسقط اعتراض الطرى
فان قلت لا يكون للحيوانات العجم الحكم ومعلوم ان الافعال
الاختيارية مسبوقة بالتصديق بمتصور الفايدة تلك
قلت تلك الحيوانات ليس لها الحكم الفصل الواصل الى حد الظن
والجزم وادنى مراتب التصديق هو الظن فلا يكون لها تصديق بل لها
الحكم التخييلي وذلك كاف في الافعال الاختيارية ولا حاجة الى الظن
والجزم بل قالوا الناس في باب الاقدام والاحجام اطوع للتخييل منهم
للتصديق فما اشتهر من انه لا بد في الافعال الاختيارية من التصديق
بترتب الفايدة اريد بالتصديق فيه ما يشمل التخييل فانه قد
يسمى تصديقا مسامحة كما جعلوا الشعر احدى الصناعات
الخمس المودية الى التصديق قوله تحفظ ما يدرك الوهم اي بحيث

لا يحتاج

لا يحتاج الو ادراكه بعد الذهول الى تجشم احساس جديد ونسبة هذه
القوة الى الوهم نسبة الخيال الى الحس المشترك قوله وباطنة موخره
بعد قوله وقد يسقط الخ ساقط الخ سقوطه هو المناسب لما قلناه سابقا
من المراد باسباب العلوم الكسبية الظاهرة المامور بالاقتصار عليها
على لسان الشرع ولذكره بعد مسئلة التفضيل بين السمع والبصر
مع تعلقها بالحواس الظاهرة قوله ولا تتم دلايلها الخ قال الشارح في
حواشي شرح العقايد لان القول بثبوتها وتعددها مبني على نفي
القادر المختار الموجد لجميع الاشياء ابتداء بمجرد ارادته وعلى ان النفس
الناطقة والمراد بها هنا العقل ليست مدركة للجزئيات كالكليات
وان الواحد لا يجوز ان يكون مبدا الاثار كثيرة كما هو مبسوط في المطولات
انتهى وقد مر في كلامنا على ادلتها ما يوضح ذلك وبهذا يعلم ما في قول داوود
الطبيب في تذكرته ولا ادري اي حكم شرعي يبطل اثباتها الى الآن
انتهى واقول لو قيل باثباتها وانها اسباب عادية وان القادر
المختار قادر على اثبات مدركاتها للنفس لم يكن في اثباتها محظور
شرعي والشاهد في اثباتها غاياتها ونقص افعالها بنقص اعضائها
لقلة الحفظ بحجامة القفا عند راس الدور النوهي وفساد التصرف
بفساد وسط القاعدة والخيال بمقدم الراس وقول الاصوليين ان
النسيان زوال المعلوم من المدركة وبقاؤه في الحافظة وقد بسط
الكلام على ذلك في شرح اداب البحث قال فيه بعد والسهو زوال
منهما اعتراف لها بين القوتين وقد جرى على اثباتها علماء البيان
وهم من اجلاء علماء الاسلام بعد ان نقل عن الغزالي ان العقل يطلق
بالاشتراك على اربعة معان احدها غريزة يتهيا بها لدرك العلوم
النظرية وان الامام عبر عن هذا بانه غريزة يتبعها العلم بالضروريات
عند سلامة الآلات وان بعضهم عرفه بانه نور يضيء به طريق يبتدا
به من حيث ينتهي اليه درك الحواس فيبتدي المطلوب للقلب
فيدركه القلب بتامله وبتوفيق الله تعالى وان صدر الشريعة
قال في تفسيره اي نور يحصل باشراق العقل فكما ان العين تدركه
بالقوة فاذا وجد النور الحسي يخرج ادراكها الى الفعل فكذلك
القلب اي الروح المسمى بالقوة العاقلة والنفس الناطقة مع

Copyright © King Saud University